ورقة مفاهيمية

الأجساد المؤسساتية في العمل الأهلي الفلسطيني

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

2025

ورقة مفاهيمية حول الأجساد المؤسساتية في العمل الأهلي الفلسطيني

ضمن مشروع "تعزيز الفضاء المدني والمساءلة الاجتماعية في فلسطين"

منشورات "مفتاح" 2025

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ © المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

إعداد: د. طلال أبو ركبة

طاقم "مفتاح":

مرام زعترة	مديرة برنامج الحكم الصالح
عبد العزيز الصالحي	مسؤول وحدة الأبحاث والدراسات

التدقيق اللغوي:

أ. عبدالرحمن أبو شمالة

بدعم من: الاتحاد الأوروبي

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

تم إصدار الدراسة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه الدراسة هي من مسؤولية "مفتاح" ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

محتوى الورقة

مقدمة 4
هدف الورقة 5
منهجية إعداد الورقة 6
الأجساد الأهلية (مقاربات نظرية)..... 6
نشأة الأجساد الأهلية في السياق الفلسطيني 8
واقع عمل الأجساد المؤسساتية والعقبات التي تواجهها..... 9
مدخل تعريفي للأجساد الأهلية..... 10
أولا. الجمعية أو المؤسسة الأهلية..... 11
ثانيا. الشبكات (Networks)..... 12
ثالثا. الاتحادات(Unions) 13
رابعا. الائتلافات (Coalitions) 14
خامسا. التحالفات (Alliances) 15
سادسا. الحملات(Campaigns) 16
سابعا. المنتديات الأهلية 16
التنظيم القانوني لعمل الأجساد الأهلية في فلسطين – الواقع والثغرات 21
ملاحظات حول عمل الأجساد الأهلية في السياق الفلسطيني..... 25
اقتراحات حول الشكل النموذجي لعمل الأجساد الأهلية 30
الخاتمة..... 32
استنتاجات 33
التوصيات..... 34
مصادر ومراجع..... 36

مقدمة

يشير التعريف الإجرائي لمصطلح "الأجساد المؤسساتية" إلى أنها البنى المنظمة –الرسمية وغير الرسمية– التي تمارس العمل الأهلي في مجالات متعددة؛ مثل حقوق الإنسان، والتنمية، والديمقراطية، والدفاع عن حقوق الفئات الهشة في المجتمع، ومكافحة شبهات الفساد ... إلخ، وهي تأخذ، في الغالب، أشكالا متعددة؛ مثل الائتلافات والاتحادات والشبكات والتحالفات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية كافة.

وتستند هذه الأجساد في عملها إلى فلسفة العمل الأهلي القائم على تحقيق مصالح مجتمعية، وفق منظومة قيمية متعددة، أبرزها قيم المشاركة والمسؤولية الجماعية، وقيم التطوع، والقيم الديمقراطية والإنسانية، وفق النهج القائم على حقوق الإنسان.

شكلت الأجساد المؤسساتية في العمل الأهلي الفلسطيني، على مدار العقود الماضية، وبخاصة منذ مرحلة أوسلو وحتى الآن، أحد أبرز ملامح بنية العمل الأهلي الفلسطيني في مناصرة ودعم القضايا المجتمعية والوطنية؛ سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، في إطار سعي تلك الأجساد إلى تعزيز صمود الفئات المهمشة وأصحاب الحقوق المستهدفة، أو في إطار بناء وعي مجتمعي تجاه جملة من القضايا المجتمعية والتنموية والحقوقية والوطنية المختلفة في السياق الفلسطيني. ولقد لعبت تلك الأجساد مثل الاتحادات، والائتلافات، والتحالفات، والشبكات في محطات مختلفة دورا محوريا في تعزيز الصمود المجتمعي، وتقديم الخدمات، والدفاع عن الحقوق، وبخاصة في ظل الاحتلال والانقسام السياسي.

يواجه بعض الباحثين والعاملين في الحقل الأهلي حالة من الالتباس عند تناول مفهوم الأجساد المؤسساتية في العمل الأهلي الفلسطيني، الذي غالبا ما يتم تعريفها أو تقديمها باعتبارها هي ذاتها المؤسسات والمنظمات الأهلية، التي تختلف في سياقها وأشكالها وأدواتها وتأثيرها عن المؤسسات الأهلية.

يمكن القول إن هناك إشكالا مفاهيميا واختلاطا في تعريف تلك الأجساد المؤسساتية، وهو ما يتطلب إعادة صياغة تلك التعريفات بما يتناسب مع كل شكل من أشكال تلك الأجساد، وفقا لأهدافها ودرجة فاعليتها ومدى تأثيرها. وانطلاقا من ذلك، فإن الورقة تطرح التساؤل التالي:

- ما هو تعريف الأجســاد الأهلية المعمول بها في فلســطين؟ وما هي أوجه الاختلاف أو التشــابه فيما بينها؟
- ما هي طبيعة التحديات والعقبات التي تعترض أداء عمل الأجساد الأهلية في فلسطين؟
- ما هي الهياكل التي تتشكل منها الأجساد الأهلية في فلسطين؟
- ما هي أبرز النماذج والتشكيلات المختلفة للأجساد الأهلية في فلسطين؟
- هل تحتاج الأجساد الأهلية إلى التغيير في استراتيجيات عملها وتدخلاتها في السياق الفلسطيني؟
- هل وفر التنظيم القانوني في فلسطين آليات عمل للأجساد الأهلية في فلسطين؟
- ما هي الآليات والإجراءات والتدخلات المطلوبة لزيادة فعالية وأثر الأجساد الأهلية في فلسطين؟

هدف الورقة

هدفت الورقة المفاهيمية في جوهرها إلى اســتكشــاف وتحليل ماهية الأجســاد المؤســســاتية في العمل الأهلي الفلســطيني، بأشــكالها المختلفة، وفهم الفروقات فيما بينها من حيث أدوارها، وأنماطها، وفاعليتها ودرجة تأثيرها، ووضــع تصــور حول الشــكل الأنســب للأجســاد المؤســســاتية ولآليات التشــبيك فيما بينها في الســياق الفلســطيني، وتســليط الضــوء على التحديات التي تواجهها في الســياق الســياســي والاجتماعي الفلســطيني المعقد، لا ســيما في ضوء ثلاثية الاحتلال، والانقسام، والتمويل الخارجي.

كما تســعى الورقة، في هذه القراءة المفاهيمية التحليلية لواقع الأجســاد المؤســســاتية، إلى بناء فهم أكاديمي وبحثي ومجتمعي لبنية تلك الأجساد المجتمعية والسياسية وأدوارها وتأثيراتها، مع تسليط الضوء على أبرز النماذج الفاعلة في السياق الفلسطيني الحالي، والتحديات التي تقوض فاعليتها ودرجة تأثيرها؛ سواء كانت مرتبطة بالبنية القانونية الناظمة لها، أو بالبنية السياسية السائدة في السياق الفلسطيني، إضافة إلى اجتراح مداخل علمية لإعادة هيكلتها بما يعزز دورها في قيادة التغيير الاجتماعي والسياسي في فلسطين.

منهجية إعداد الورقة

استندت الورقة إلى المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لإعداد الأوراق المفاهيمية الرامية إلى فهم أعمق للقضية، وذلك من خلال الاعتماد على تقديم وصف دقيق لطبيعة الأجساد المؤسساتية، والفروقات القائمة فيما بينها، وتحليل المفاهيم الأساسية وتفكيكها، واستكشاف الإطار العام والسياق الذي تعمل فيه، وتحديد الفجوات المعرفية والمؤسساتية ذات العلاقة، إضافة إلى المنهج النوعي الذي يساعدنا في إجراء مقاربة من خلال توظيف تجارب مقارنة أو نماذج إقليمية أو دولية، وأخيرا المنهج البنيوي الذي يساعدنا في فهم السياقات وتأثير الأطراف على نجاح تلك الأجساد أو فشلها في التأثير والفاعلية. واعتمدت الورقة على مراجعة نظرية للدراسات والأدبيات المختلفة حول أشكال العمل الأهلي، إضافة إلى مقابلات هيكلية معمقة مع العاملين والمختصين في العمل الأهلي.

الأجساد الأهلية (مقاربات نظرية)

تختلط المفاهيم والتعريفات حول الأجساد الأهلية في السياق الفلسطيني، وغالبا ما يقع الباحثون والعاملون في العمل الأهلي في فخ التداخل بين تلك الأجساد، وصعوبة إيجاد الفروقات فيما بينها، وهذا عائد، في جوهره، إلى المقاربات النظرية المؤسسة للعمل الأهلي الفلسطيني، الذي انطلق، في بداياته، من المقاربة الوطنية النضالية، باعتبار المؤسسات الأهلية، ونشأتها، وتعدد أشكالها، جاءت من رحم التنظيمات الفلسطينية، وبخاصة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وتوهجت خلال انتفاضة الحجارة 1987، حيث كانت تلك المرحلة التاريخية هي صاحبة التشكيل الحقيقي في انبثاق الأجساد الأهلية في المجتمع الفلسطيني، الذي أخذ دورا وطنيا خالصا.

برزت مع توقيع اتفاق أوسلو، بين منظمة التحرير الفلسطينية، ودولة الاحتلال، وتشكيل السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، المقاربة التنموية–النيوليبرالية، وذلك مع بدء اتساع دائرة انتشار المنظمات غير الحكومية في السياق الفلسطيني؛ إذ بدأ خلال هذه المرحلة التركيز على مشاريع التنمية وحقوق الإنسان، والإغاثة، كما

شهدت هذه المرحلة الاعتماد الكبير للمؤسسات والأجسام الأهلية على التمويل الخارجي "الأجنبي"، وهو ما أثار تساؤلات حول أجندة العمل لدى المؤسسات الأهلية، ومدى استقلاليتها.

دفعت تلك التساؤلات حول الدور والوظيفة لعمل الأجساد الأهلية إلى تبني الكثير للمقاربة النقدية–السيسيولوجية، التي تركز على التحديات التي تواجهها الأجسام والمؤسسات الأهلية في ظل الاحتلال والانقسام السياسي الفلسطيني، حيث تشير العديد من الدراسات في الحقل الأهلي الفلسطيني، إلى أن مؤسسات المجتمع المدني بوجه عام، تعاني من ضعف التنسيق وغياب الشفافية وتأثيرات التمويل المشروط، الأمر الذي من شأنه أن يحد من فعاليتها في تحقيق أهدافها.

أدى واقع الشرذمة والتجزئة في السياق الفلسطيني وجملة التحديات؛ سواء المرتبطة بسياسات الاحتلال، أو الانقسام السياسي، أو التمويل المشروط، إلى توجه المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني إلى تشكيل الائتلافات والاتحادات والشبكات والحملات، وغيرها من الأجسام الأخرى، التي تساعدها في تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، إلا أن هذا التوجه نحو بناء تشكيلات مؤسساتية مؤقتة أو دائمة، واجه، ولا يزال، العديد من التحديات، لعل أبرزها هو ذلك الخلط المفاهيمي والغموض في التفريق بين تلك الأجساد الأهلية.

يمثل التحديد الدقيق للأجساد الأهلية في فلسطين بما تشمله من اتحادات وشبكات وائتلافات وتحالفات وحملات، بين منظمات المجتمع المدني العاملة، تحديا كبيرا، وتنشأ الصعوبة من عدم تسجيل الأجساد كافة، رسميا، لدى وزارة الداخلية الفلسطينية، وغياب التعريف القانوني لكل منها، إلا أنه يمكن تصنيف تلك الأجساد إلى نوعين، بعضها أجساد مؤقتة قائمة على الأهداف؛ أي أنها تشكل لتحقيق هدف محدد ثم تنحل عند تحقيقه؛ مثل تحالف أمل لمناهضة العنف المبني على النوع الإجتماعي، و كذلك الفريق الأهلي لدعم الشفافية في الموازنة العامة، اللذين أنشئا لتحقيق أهداف محددة؛[1]؛ مثل تحالف أمل لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، و كذلك الفريق الأهلي لدعم الشفافية في الموازنة العامة، اللذين أنشئا لتحقيق أهداف محددة؛[2] وبعضها الآخر طويلة الأمد، ومستدامة تشكلها منظمات تعمل معا حول أهداف مشتركة ومستمرة بدلا من الأهداف المؤقتة. وتشمل

[1] The Palestinian Association for Empowerment and Local Development – REFORM," Baseline Assessment" The Reality of Civic Spaces in Palestine".

[2] The Palestinian Association for Empowerment and Local Development – REFORM," Baseline Assessment" The Reality of Civic Spaces in Palestine".

هذه الكيانات كيانات مثل ائتلاف أمان الذي يعزز الشفافية والحوكمة الرشيدة، وائتلاف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، الذي يدعم المجتمع المدني الفلسطيني، وشبكة المنظمات الأهلية.

نشأة الأجساد الأهلية في السياق الفلسطيني

تعود جذور الأجساد الأهلية في فلسطين إلى بدايات القرن العشرين، عندما بدأت النخبة الفلسطينية في المدن الكبرى، كالقدس ويافا وحيفا، بإنشاء جمعيات خيرية وثقافية لدعم الفئات المهمشة ومقاومة الهيمنة الاستعمارية البريطانية والصهيونية المتنامية. وقد اتخذت هذه الأجساد، في بداياتها، شكل جمعيات تقليدية ترتكز على العمل الخيري والديني، مثل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (تأسست العام 1968)، التي برزت كإحدى أقدم وأهم المؤسسات الأهلية ذات الطابع الوطني والاجتماعي.[3] ومع النكبة العام 1948، وتحول الفلسطينيين إلى لاجئين، لعبت الأجساد الأهلية دورا أساسيا في تنظيم الحياة الاجتماعية في المنافي والمخيمات، لا سيما في لبنان والأردن، حيث ساهمت في تقديم الخدمات الأساسية في ظل غياب كيان سياسي جامع.

في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ومع تصاعد المقاومة الفلسطينية، بدأت تظهر أجساد أهلية جديدة ذات طابع تنموي وسياسي، ارتبط كثير منها بالفصائل الوطنية والإسلامية، وساهمت في تعبئة القواعد الشعبية وتنظيم شبكات الدعم والصمود، وبخاصة خلال الانتفاضة الأولى (1987–1993)، حيث مثلت هذه الأجساد بديلا عمليا لمؤسسات الاحتلال، وأسهمت في ترسيخ نموذج "المجتمع المقاوم"،[4] وقد شهدت هذه المرحلة توسعا ملحوظا في عدد الجمعيات، وتنوعا في مجالات عملها من الإغاثة والصحة والتعليم، إلى التوعية الحقوقية والتنظيم النقابي.

بعد تأسيس السلطة الفلسطينية العام 1994، دخلت الأجساد الأهلية مرحلة جديدة، اتسمت بتزايد الاعتماد على التمويل الدولي، وتراجع الطابع السياسي المباشر، مقابل تغلب النمط "المشروعاتي" المرتبط بأجندات المانحين، الأمر الذي أدخل هذه الأجساد في علاقات معقدة مع السلطة من جهة، والجهات الممولة من جهة أخرى، كما

[3] Hanafi, S., & Tabar, L. (2005). The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs. Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies.
[4] Jarrar, R. (2011). Donor Dependency and the Shifting Roles of NGOs in Palestine. Birzeit University Working Papers.

فرضت السلطة قانون الجمعيات لسنة 2000 كإطار قانوني لتنظيم هذا القطاع، وهو ما شكل بداية مسار مؤسساتي رسمي لأجساد كانت في السابق أقرب إلى العمل الشعبي الطوعي.

بالتالي، فإن نشأة الأجساد الأهلية الفلسطينية ليست مجرد تطور إداري أو اجتماعي، بل هي نتاج تراكمي لمسارات تاريخية مركبة من الاستعمار، والتشظي الوطني، والنضال الشعبي، والاعتماد على الذات، وصولا إلى ما بات يعرف ب "المجتمع المدني الفلسطيني"، الذي تشكل تحت ضغط الحاجة والاحتلال والانقسام والتمويل المشروط.

واقع عمل الأجساد المؤسساتية والعقبات التي تواجهها

في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تعيشها فلسطين منذ عقود، برزت الأجساد الأهلية –بمختلف أشكالها من منظمات المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية– كفاعل محوري في ملء الفراغات التي تعجز عنها المؤسسات الرسمية، وبخاصة في سياقات الاحتلال المستمر والانقسام السياسي الداخلي. وتعد هذه الأجساد تعبيرا عن المبادرات الشعبية والتنظيم الذاتي للمجتمع الفلسطيني، حيث سعت إلى تعزيز صموده، والدفاع عن حقوقه، وتقديم الخدمات الأساسية في مجالات التعليم، والصحة، والتنمية، وحقوق الإنسان.[5] وقد ازدادت أهميتها، وبخاصة في ظل ضعف البنى المؤسسية الرسمية، وتراجع فاعلية السلطة الوطنية الفلسطينية في العديد من القطاعات الحيوية، لا سيما بعد الانقسام السياسي العام 2007.

تعمل الأجساد الأهلية الفلسطينية ضمن بيئة تتسم بسياقات مزدوجة التحديات؛ فمن ناحية، تواجه بيئة سياسية خانقة، تتسم بالاحتلال الإسرائيلي الذي لا يكتفي بالسيطرة الجغرافية والأمنية، بل يفرض قيودا مشددة على حرية التنظيم والعمل الأهلي، من خلال سياسات التضييق على التمويل، وشيطنة المنظمات ذات التوجه الحقوقي، ووصم بعضها بـ"الإرهاب"، كما حدث مع ست منظمات مدنية فلسطينية في العام 2021.[6]

[5] Hanafi, S., & Tabar, L. (2005). The Emergence of a Palestinian.
[6] Human Rights Watch. (2021, October 22). Israel/Palestine: Six Prominent Palestinian Rights Groups Declared Illegal. Retrieved from https://www.hrw.org

ومن ناحية أخرى، تعاني هذه الأجساد من أزمات داخلية تتعلق بالاعتماد الزائد على التمويل الخارجي المشروط، وضعف البنية المؤسسية والحوكمة الداخلية، ما يحد من قدرتها على الاستدامة والتأثير المجتمعي طويل الأمد.[7] تشير الدراسات إلى أن إحدى المعضلات الكبرى التي تواجه الأجساد الأهلية تتمثل في "أسر السياسات التنموية" ضمن أجندات الممولين، وهو ما يضعف من استقلاليتها، ويدفع العديد منها إلى التحول نحو منطق "المشاريع" بدلا من الفعل السياسي والمجتمعي طويل الأمد،[8] كما أن النظام القانوني الفلسطيني القائم على قانون الجمعيات لسنة 2000، رغم كونه إطارا تنظيميا ضروريا، فإنه يستغل أحيانا كأداة للرقابة أو كبح جماح بعض المنظمات في ظل غياب قضاء مستقل وآليات مساءلة فعالة.[9]

وفي هذا الإطار، يواجه الفاعلون الأهليون الفلسطينيون تحديات متعددة المستويات، تبدأ من الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على الموارد والمجال المدني، ولا تنتهي عند الانقسامات الداخلية، وتسييس العمل الأهلي، والتحديات الإدارية المرتبطة بالحوكمة والشفافية. ويزيد من تعقيد الوضع وجود بيئة سياسية غير مستقرة، تفتقر إلى رؤية استراتيجية شاملة لتنمية المجتمع المدني الفلسطيني، وتعزيز استقلاليته في مواجهة التحديات البنيوية التي تعيق تحوله إلى قوة اجتماعية ضاغطة، وصوت حر قادر على التأثير في السياسات العامة.

مدخل تعريفي للأجساد الأهلية

جاء القانون الفلسطيني مرتبطا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية الذي انضمت إليه فلسطين في العام 2014، والذي يؤكد في مادته (22) على: "لكل إنسان الحق في تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها..."؛ أي تشكيل أجسام مؤسساتية أهلية تعمل لأغراض عامة من دون ربح، ثم أكد في المادة (25) على "الحق في المشاركة في الحياة السياسية، عبر الترشح، والانتخاب، والانضمام للحزب أو جمعية سياسية".

يعتبر القانون الفلسطيني رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والأهلية في الأراضي الفلسطينية، بمثابة الناظم لعمل الأجساد الأهلية في فلسطين، ولقد قدم تعريفا لنوعين فقط من الأجساد الأهلية المعمول بها في

[7] Jarrar, R. (2011). Donor Dependency and the Shifting Roles of NGOs in Palestine. Birzeit University Working Papers.
[8] Hanafi, S., & Tabar, L. (2005). The Emergence of a Palestinian.
[9] AbuZayyad, Z. (2018). Palestinian Civil Society: Aspirations and Challenges. Ramallah: MAS Institute.

فلسطين، وهي الجمعيات والاتحادات، فيما لم يأت القانون، بأي شكل من الأشكال، على تعريف الأجساد الأخرى. وإن كان القانون في المادة الأولى منه قد أكد على الحق في تشكيل الجمعيات والهيئات الأهلية وتسييرها.

قدم القانون في المادة الثانية منه تعريفا للجمعية الأهلية باعتبارها شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد من الأفراد لا يقل عن سبعة، لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام، دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء، أو لتحقيق منفعة شخصية، واعتبر الجمعية العمومية صاحبة السلطة العليا، وضرورة أن يشكل لها مجلس إدارة ... كما قدم في المادة نفسها تعريفا للاتحادات بأنها ائتلاف بين جمعيتين أو هيئتين أو أكثر، بحيث ينشأ عنها هيئة تمثيلية واحدة، وتحتفظ كل منها بشخصيتها المعنوية المستقلة.[10]

تتنوع التعريفات حول العمل الأهلي والأجساد الحاملة له في السياق الفلسطيني، حسب العديد من المؤشرات التي يستند إليها الخبراء والعاملون في هذا الحقل للتمييز بين هذه الأجساد، وتستند تلك التعريفات أو التمايزات في تعريف كل جسد من الأجساد الأهلية إلى مجموعة من المؤشرات المختلفة، مثل الهدف، والرؤية والاستراتيجية، وطبيعة التدخلات، والوقت أو الزمن، باعتبارها عوامل مركزية في التمييز بين تلك الأجساد، وفيما يلي تأصيل لكل جسم من تلك الأجسام.

أولا. الجمعية أو المؤسسة الأهلية

هي كيان أساسي في العمل الأهلي، وهي منظمة مرخصة رسميا ومسجلة وفقا لأحكام قانون الجمعيات الخيرية والأهلية رقم (1) لسنة 2000، ولها مجلس إدارة منتخب من قبل الجمعية العمومية، وطاقم تنفيذي، ولديها مشاريع وبرامج وتدخلات مجتمعية وفق أنشطة دائمة، وتمتاز بالاستمرارية والديمومة في عملها، ولا يقتصر وجودها على هدف محدد، وإنما يمتد لسلسلة من الأهداف التنموية. وتتمتع بهيكل تنظيمي واضح، يشمل مجلس إدارة، وهيئة تنفيذية، وموظفين، وإحصاءات مالية وغيرها، مع تسجيل قانوني رسمي. ويتم اتخاذ القرارات من

[10] معهد الحقوق–جامعة بيرزيت: "قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية"، موقع **المقتفي:** http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13431

خلال هيكل هرمي، وتوزيع صـــلاحيات معترف بها؛ ســـواء عبر نظام مركزي أو لامركزي اعتمادا على حجم المنظمة.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الجمعيات أو المؤسسات قد تكون مرخصة كجمعية أهلية، ومتخصصة في مجال من المجالات؛ مثل: اجتماعية، ثقافية، صـحية، تنموية ... إلخ، ويكون ترخيصـها وفقا للوزارة المختصـة في مجال نشـــاطها. في حين أن هناك بعض الجمعيات أو المراكز التي ترخص كشـــركة غير ربحية، وهي تتبع لوزارة الاقتصـاد في تراخيص عملها، مثل **مركز الميزان لحقوق الإنسان**، ومؤسـسـة **بال ثينك للدراسات الإستراتيجية**، والتي عرفها قانون الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022م، بأنها أي شركة مسجلة وفقا لأحكام القانون والنظام أو التشـــريعات ذات العلاقة، ولا تهدف إلى تحقيق الربح. وهي تتبع بشـــكل كامل في تراخيص عملها لوزارة الاقتصـاد، ويشـترط لتأسـيس أي شـركة غير ربحية أن تكون غاياتها تقديم خدمة، أو نشـاط اقتصـادي، أو اجتماعي، أو ثقافي، أو أهلي، أو تنموي، أو غيره، من شـــأنه تقديم منفعة للصـــالح العام، دون أن تهدف إلى تحقيق الربح، وإذا حققت عوائد أو أرباحا، فلا يجوز توزيعها على المساهمين فيها.[11]

تمتاز الجمعيات أو المؤسـســات الأهلية بالديمومة والاسـتمرارية وتطوير الأهداف والبرامج والأدوات التي تعمل وفقها لتحقيق أهدافها، وغالبا ما تكون تلك الأدوات متنوعة ومتجددة ولا تنحصر بشكل واحد من الأنشطة والبرامج والتدخلات في عملها.

ثانيا. الشبكات (Networks)

هي روابط تنظيمية تجمع مؤسسات أو أفرادا ضمن مجال مشترك (قانون، صحة، حقوق ... إلخ)، وتهدف إلى تبادل الخبرات والمعرفة بين المؤسسات المختلفة، وتمتاز بالتنسيق العالي فيما بينها من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها، وهي إطار تنسيقي بين المؤسسات والجمعيات المنضوية تحت لوائه، وغالبا ما يكون شكل التنسيق أفقيا فيما بين المؤسسات، ولكن هذا الجسم لا يشكل بديلا عن المؤسسة الأهلية، ولا يلغي شخصيتها الاعتبارية، ولا يتدخل في فرض رؤيته، أو تحديد توجهاتها، فهو إطار تنسيقي فضفاض،[12] يركز، في الأغلب، على بناء قدرات

[11] نظام الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022: https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/33262

[12] تيسير محيسن: باحث تنموي، ومدير الإغاثة الزراعية في قطاع غزة، مقابلة شخصية عبر الهاتف بتاريخ: 2025/7/7.

المؤسسات الأعضاء والتعلم الجماعي، وتتضامن مع بعضها البعض للضغط والمناصرة أو الدفاع عن حقوق، أو التأثير في السياسات العامة وبنية التشريعات والقوانين، لكنها لا تملك سلطة تنفيذية مشتركة. كما أن عضويتها مفتوحة لانضمام أعضاء جدد لها. ومن الأمثلة عليها في السياق الفلسطيني، شبكة المنظمات الأهلية (PNGO)، التي يعرفها أمجد الشوا بأنها: "إطار أهلي يضم أشخاصا أو منظمات ذات مصالح مختلفة، تجتمع لتتشارك المعلومات والأفكار على أن تحافظ على استقلالية وشخصية كل عضو من أعضائها".[13]

أما من حيث الهيكلية، فإن الشبكات لها هيكل غير هرمي ولا مركزي غالبا. قد تكون هناك سكرتارية بسيطة أو لجنة تنسيق، ولكل عضو حرية المشاركة بحسب قدراته. بعض الشبكات تعتمد على حوكمة مشتركة (مثل انتخاب منسقين أو لجنة تنسيقية)، لكن القرار غالبا بالتشاور، وليس بأمر مركزي مباشر.

هذا وتعتبر شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية هي الحالة الصحيحة التي تعكس فهما واعيا لمفهوم الشبكات من حيث الدور التنسيقي للقطاعات التي تعمل عليها الشبكة، وبما توفره لكافة أعضائها من خدمات مثل بناء القدرات وتبادل الخبرات، مع المحافظة على استقلالية شخصية أعضائها.

تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من الأجساد التي تطلق على نفسها مسمى شبكة دون أن تلتزم فعليا بدور الشبكة، فعلي سبيل المثال شبكة سند تطلق على نفسها شبكة ولكنها أقرب إلى التحالف منها للشبكات

ثالثا. الاتحادات (Unions)

أجاز القانون الفلسطيني للجمعيات الأهلية تشكيل الاتحادات من خلال اندماج أو ائتلاف جمعيتين أو هيئتين أو أكثر بحيث تنشأ عنهما هيئة تمثيلية واحدة مع احتفاظ كل منهما بشخصيتها المعنوية المستقلة. وبناء عليه، يمكن توصيف الاتحادات باعتبارها تنظيما قطاعيا؛ أي كيان تنظيمي رسمي يضم جمعيات أو أعضاء أفراد يشتركون في قطاع مهني أو تخصصي واحد؛ مثل: اتحاد النقابات، اتحاد المزارعين، المراكز الثقافية. ويمتاز هذا الاتحاد بالاستمرارية، وبتركيبة نظامية ينطبق عليها ما ينطبق على الجمعية الأهلية وفقا للقانون من جمعية عمومية، ومجلس إدارة، مع المحافظة على شخصية واستقلالية المؤسسات المنضوية تحت لواء الاتحاد. كما أن

[13] أمجد الشوا: مدير شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة، مقابلة شخصية في مكتب الشبكة بتاريخ: 2025/7/6.

مجلس إدارة الاتحاد هو المسؤول عن إقرار السياسات العامة للاتحاد، والتزام المؤسسات بها، مثل شروط العضوية وقبولها.[14]

أما من حيث هيكلية الاتحادات التي تجمع عددا من الجمعيات تحت مظلة رسمية، فيكون لها إطار إداري مركزي (مجلس إدارة اتحادي)، ويتبع نظاما انتخابيا وتمثيليا، ويتم توزيع السلطات التنظيمية بين الاتحاد والأعضاء، وقد تكون له صلاحيات رسمية أو حدود تمثيلية مشتركة.

يعتبر الاتحاد العام للمراكز الثقافية من أقرب النماذج الصحيحة إلى الالتزام بمفهوم الاتحاد ككيان تنظيمي متخصص رسمي بضم جمعيات من قطاع مهني أو تخصصي واحد.

رابعا. الائتلافات (Coalitions)

يعرف الائتلاف باعتباره تحالفا مؤسساتيا دائما أو مؤقتا لأهداف محددة (حقوق، تشريع، تنمية، مكافحة فساد ... إلخ)، وهو يهدف لتمكين المجتمع المدني من التأثير جماعيا في السياسات العامة، وتعزيز حضور المؤسسات الأهلية أمام المانحين أو الحكومة، ويمتاز بكونه تنظيما رسميا، حيث يشكل غالبا إطارا تنسيقيا ولجنة توجيه من قبل المؤسسات، ويضم مؤسسات مستقلة ترتبط أو تلتقي في قضايا مشتركة بغض النظر عن مجال تخصصها الرئيسي، ولديه مركزية أعلى وقدرة على التعبير الجماعي.

كما يراه البعض أنه إطار تنسيق استراتيجي بين المؤسسات المختلفة، يمتاز بكونه أكثر تماسكا من التحالف، عادة ما يضم منظمات مختلفة تعمل على أكثر من محور ضمن إطار استراتيجي متكامل، وأحيانا يكون له كيان قانوني أو مكتب تنفيذي. ويعتبر الائتلاف أداة تكاملية بين جميع المؤسسات لتوحيد جهودها في القضايا التي تعمل عليها، مثل قضايا مكافحة شبهات الفساد، كالائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة (أمان)، الذي تشكل في العام 2000، من خلال توحيد ست مؤسسات أهلية في غزة والضفة، اجتمعت من أجل هدف محدد وهو الإصلاح ومكافحة الفساد.[15]

[14] يسري درويش: رئيس الاتحاد العام للمراكز الثقافية، مقابلة شخصية في مكتب الاتحاد، بتاريخ: 2025/7/11.

[15] عصام الحاج: المدير التنفيذي للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مقابلة شخصية عبر الهاتف، بتاريخ: 2025/7/14.

أما من حيث الهيكلية، فإن الائتلافات، ينشأ لها، في العادة، هيكل مؤقت وواضح: منسق أو سكرتارية، أعضاء، لجان عمل، توزيع مهام، غالبا بتوثيق مثل مذكرة تفاهم. أما عملية القيادة وعمليات اتخاذ القرار بداخله، فهي منظمة مؤقتا للتمهيد لتحقيق الهدف، ثم يحل بعد ذلك.

تساعد الائتلافات عادة في تقوية مواقف الأطراف الفاعلة، من خلال تبادل الخبرات فيما بينها، والاستفادة من التنوع في مجال عمل تلك المؤسسات عندما تلتقي على هدف، الأمر الذي يساهم في تقديم معالجة متكاملة وشاملة للهدف، وهو ما يجعل الائتلاف أداة تكاملية مهمة وضرورية في السياق الفلسطيني.

خامسا. التحالفات (Alliances)

هي مظلات دائمة أو طارئة بين كيانات متعددة حول هدف محدد/قضية محددة لفترة زمنية قد تكون قصيرة أو متوسطة. تتشكل استجابة لظرف طارئ أو فرصة، أو قضية ملحة (سياسية، اجتماعية، قانونية، ... إلخ)، تهدف إلى تحقيق هدف مشترك مؤقت أو دائم، من خلال التنسيق الدائم في المواقف. والتحالفات تمتاز بالمرونة، كما أنها، في الغالب، تنظيم غير رسمي، وتضم لجانا مشتركة، وجوهر عملها قائم على أدوات الضغط والمناصرة.[16] وغالبا ما يكون لها هيكل رسمي أو شبه رسمي، لكن أقل مركزية من الاتحادات، ويعتمد على اتفاقيات أو مذكرات تفاهم بين الأطراف، دون سلطة تنفيذية مركزية قوية، وتسود فيها ثقافة الأخوة والتنسيق الطويل الأجل.

والتحالفات تجمع مؤسسات بينها قواسم مشتركة حول قضية من القضايا، وتتفق في التوجهات والمواقف من تلك القضية، وغالبا ما تؤسس التحالفات على اتفاقيات واضحة ومحددة، وهي أوسع الأجساد الأهلية وأكثرها شمولية في الحالة الفلسطينية، ولكنها تحتاج إلى وقت طويل في تشكيلها واتخاذ القرارات، وقد تعاني من البيروقراطية في عملية اتخاذ القرار، وهي ليست دائمة، وإنما مؤقتة كونها مرتبطة بانتهاء القضية، ومن أشهر التحالفات في السياق الفلسطيني **تحالف أمل** الذي يضم أربع عشرة منظمة نسوية بينها اتفاق على جملة من القضايا المشتركة التي تناضل من أجلها.[17]

---

[16] تغريد جمعة: ناشطة مجتمعية، عضو مجلس إدارة جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل، مقابلة هاتفية، بتاريخ: 2025/7/12.

[17] زينب الغنيمي: مدير مركز الاستشارات القانونية، مقابلة شخصية في مكتب مركز الاستشارات القانونية، بتاريخ: 2025/7/13.

سادسا. الحملات (Campaigns)

ينظر إلى الحملات في الواقع الفلسطيني باعتبارها نشاطا ظرفيا تقوم به المؤسسات الأهلية من خلال جهد جماعي فيما بينها، لإحداث تغيير اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، من خلال التأثير على الرأي العام، وصناع القرار. وتمتاز الحملات بأن لديها هدفا محددا قصير الأمد، لذلك لا تتسم بالاستمرارية، فهي مؤقتة وغير دائمة، وقد تكون موسمية، كما أنها مرنة ومنفتحة على أي انضمام شركاء جدد يتفقون حول الهدف، وليس لديها هيكل أو نظام داخلي.[18]

وتمتاز الحملات بوجود هيكل بسيط لها، غالبا فريق صغير أو قيادة مؤقتة داخل الجمعية أو الائتلاف. وتدار بشكل مؤقت، وتتنحى بعد انتهاء الحملة. وأدوارها الرسمية قليلة، وغالبا لا تحتاج تسجيلا مستقلا.

ومن الأمثلة على الحملات في السياق الفلسطيني حملة الـ16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة، التي تشترك فيها مجموعة من المؤسسات النسوية ضمن حملة عالمية سنوية تنظم من 25 تشرين الثاني/نوفمبر (اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة) حتى 10 كانون الأول/ديسمبر (اليوم العالمي لحقوق الإنسان)، حيث تهدف الحملة إلى رفع الوعي والتعبئة لمناهضة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.[19]

سابعا. المنتديات الأهلية

هي أجسام مؤسسية تنسيقية، تضم مؤسسات أهلية ومنظمات غير حكومية، وأجسادا أخرى مثل الائتلافات والتحالفات والشبكات، وتهدف إلى إشراك الأطراف ذات العلاقة في منصات دورية، لتبادل الآراء والخبرات، من خلال الندوات والمؤتمرات والورش، من أجل بناء مؤشرات وتقديم توصيات مشتركة للأطراف الرسمية. ويمتاز المنتدى بأنه هيكلي، وليس حملة مؤقتة، ويستطيع تنفيذ برامج متابعة ونشر على مدى سنوات عديدة،[20] مثل منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة،[21] الذي يعتبر إطارا تنسيقيا تأسس العام 2000

[18] تغريد جمعة، مرجع سابق.

[19] زينب الغنيمي، مرجع سابق.

[20] تيسير محيسن، مرجع سابق

[21] صفحة المنتدى على فيسبوك: https://www.facebook.com/mutada.pal/about

بمبادرة من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تعمل في مجالات تمكين المرأة ومناهضة العنف ضدها.

جدول مقارن بين الأجساد الأهلية:[22]

الجسم المؤسساتي	التعريف	الهدف	نطاق التركيز	الهيكلية	التمويل	المدى الزمني	الاستراتيجية	الأدوات	أمثلة
الجمعية الأهلية	كيان أساسي في العمل الأهلي، منظمة رسميا ومسجلة، ولها مجلس إدارة وأعضاء وبرامج وأنشطة دائمة. كيان مستقل مؤسس رسميا.	رسالة–رؤية طويلة الأمد	نشاط مستمر	لديه هيكل هرمي واضح ودائم ومستقر، وله مرجعية قانونية.	متنوع، تمويل خارجي– عضويات– تبرعات – منتجات	دائم، مستمر؛ أي أن عضوية الجمعية العمومية للجمعية دائمة ولا تتغير إلا في أضيق الحدود، وغالبا لا تشهد إضافات جديدة.	التأثير والتغيير	مشاريع، برامج	مؤسسة مفتاح
الشبكات	إطار تنسيقي أفقي وفضفاض يضم عددا من الجمعيات أو المبادرات بهدف التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات. له هيكل إداري، لكنه غير تدخلي. ويتسم بالمرونة بين أعضائه.	بناء علاقات، تبادل معلومات، دعم مستدام.	تبادل خبرات وموارد واسع	سكرتاريا بسيطة أو مشتركة، ويحتمل أن تكون مسجلة أو لا.	تمويل متقطع أو دعم شبكي	مفتوح؛ أي أن مجال العضوية مفتوح أمام أي جهة أو شخص للانضمام إليه وفق الأهداف التي شكل من أجلها.	التشبيك وتبادل الخبرات	أوراق موقف، عرائض، التأثير في السياسات والخطط الاستراتيجية	شبكة المنظمات الأهلية
الاتحادات	تنظيم قطاعي: كيان تنظيمي رسمي يضم جمعيات أو أعضاء أفرادا يشتركون في قطاع مهني أو تخصصي واحد (مثلا: اتحاد النقابات، اتحاد المزارعين).	تنسيق مشترك، تعزيز نشاط الأعضاء.	مصالح مشتركة بين أعضائه	لديه هيكل هرمي واضح ومستمر وله مرجعية قانونية.	حصص الأعضاء + دعم خارجي	مستمر	التمثيل والتشاور والتنسيق	مفاوضة، قوانين، التأثير في السياسات والخطط الاستراتيجية	الاتحاد العام للمراكز الثقافية اتحاد العمل الزراعي، اتحاد العمل الصحي.

[22] الجدول هو خلاصة المقابلات التي أجراها الباحث مع الخبراء والمختصين في العمل الأهلي.

الجسم المؤسساتي	التعريف	الهدف	نطاق التركيز	الهيكلية	التمويل	المدى الزمني	الاستراتيجية	الأدوات	أمثلة
الائتلافات	تنسيق استراتيجي: إطار أكثر تماسكا من التحالف، عادة ما يضم منظمات مختلفة تعمل على أكثر من محور ضمن إطار استراتيجي متكامل، وأحيانا يكون له كيان قانوني أو مكتب تنفيذي.	تحقيق تغيير ملموس أو ضغط سياسي	هدف محدد	سكرتاريا قد تنشأ عن مذكرة تفاهم بين الأعضاء	تمويل خاص بالهدف أو حملة	متوسط أو طويل المدى	التأثير في السياسات العامة– الرقابة والمساءلة المجتمعية.	تقارير، أوراق موقف، تحقيقات استقصائية	ائتلاف أمان
التحالفات	تنسيق لهدف محدد: تجمع كيانات متعددة حول هدف محدد/قضية محددة لفترة زمنية قد تكون قصيرة أو متوسطة. تمتاز بكونها شراكة استراتيجية مستقرة.	مصالح متبادلة، مشاريع بعيدة الأمد	عدد محدود من جهات متحالفة	لديها هيكل مقتضب وإشرافي، قد يشكل باتفاقية	تمويل مشترك، مشاريع مشتركة	مستمر	التأثير في القوانين والتشريعات	أوراق موقف، سياسات، عرائض	تحالف أمل
الحملات	نشاط جماعي محدود زمنيا وموجه نحو هدف أو مطلب محدد.	ضغط جماهيري متخصص	قضية أو رسالة واحدة	هيكلها محدود للغاية وداخلي فقط	ميزانية محددة حسب حجم الحملة.	قصير	التأثير في القوانين والتشريعات التغيير المجتمعي	مواد إعلامية وقفات	حملة 16 يوما لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الجسم المؤسساتي	التعريف	الهدف	نطاق التركيز	الهيكلية	التمويل	المدى الزمني	الاستراتيجية	الأدوات	أمثلة
المنتديات	مساحة تبادل وجلسات تشاورية لفئة (غير رسمية غالبا) من أصحاب العلاقة مثل منظمات، ناشطين، مختصين، على شكل لقاء أو مسار تراكم.	خلق مساحات وفضاءات واسعة لتبادل الخبرات والآراء والمشاورات.	تركيز عام على قضايا كبرى (مثل مكافحة العنف ضد المرأة)	بنية خفيفة: سكرتاريا أو قيادة بسيطة، غالبا دون روابط قانونية إلزامية.	تمويل مؤقت: غالبا من جمعيات داعمة أو مؤسسات دولية لتمويل الحدث أو سلسلة فعاليات.	قصيرة إلى متوسطة المدى	استراتيجية تدار لتحقيق موقف أو ميثاق توجيهي، وتميل إلى أن تكون مؤقتة وغير دائمة.	جلسات تشاورية، ورش، بيانات عالمية، مجموعات عمل في مواقع التسجيل، أدوات التوعية والتشبيك.	منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة.

التنظيم القانوني لعمل الأجساد الأهلية في فلسطين – الواقع والثغرات

يعد التنظيم القانوني لعمل الأجساد الأهلية في فلسطين عنصرا حاسما في تشكيل بيئة عمل هذه الأجساد، وتحديد هامش اســـتقلاليتها، ودرجة انخراطها في الحياة العامة. ويقع هذا التنظيم في قلب التوازن بين تمكين المجتمع المدني وتعزيز الشـفافية والمسـاءلة من جهة، وبين الرقابة والسـيطرة على المجال الأهلي من جهة أخرى. ومن هنا، فإن تحليل الإطار القانوني الحاكم لهذه الأجساد يكشف عن حجم التعقيدات التي تواجهها، ويتيح فهما أعمق للثغرات البنيوية التي تحد من فاعليتها واستقلاليتها.

يعتبر الإطار القانوني الرئيســـي الذي يحكم عمل الأجســـاد الأهلية في الضـــفة الغربية وقطاع غزة هو قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000، والذي صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، وأقر رسميا في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد حل هذا القانون محل الأنظمة العثمانية والبريطانية القديمة التي كانت تحكم الجمعيات في فلســـطين ما قبل العام 1994. ويقوم القانون على مبدأ حرية التنظيم، حيث ينص على حق الأفراد في تشكيل الجمعيات والهيئات الأهلية دون تدخل تعسفي من الدولة (مادة 2).

ينص القانون على مجموعة من الأحكام الخاصـــة بالتســـجيل، والإدارة، والرقابة المالية، والعلاقات مع الجهات المانحة، وحقوق الجمعيات وواجباتها، ويمنح وزارة الداخلية –أو الجهة المختصة– صلاحيات تنظيمية واسعة، بما في ذلك رفض أو تعليق تسجيل الجمعيات، أو حلها في بعض الحالات.

ويعتبر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسـنة 2000 الذي أقره المجلس التشـريعي من القوانين الفلسطينية المتطورة، على غرار قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002 الذي أقره المجلس التشريعي، وهو الأفضـــل على مســـتوى التشـــريعات العربية. إلا أن القانون تعرض لتدمير من خلال العديد من القرارات بقوانين التي أصـدرها الرئيس محمود عباس، منها القرار الرئاسـي رقم (8) لسـنة 2007، الذي جاء بالاستناد إلى مرسوم إعلان حالـة الطوارئ بتاريخ 2007/06/14، ونص على تكليف وزير الداخلية وتفويضـــــه باتخاذ الإجراءات المناسبة بحق الجمعيات التي تمارس نشاطات مخلة بالقانون وبشكل فوري، ووردت تلك العبارات على نحو واسع وفضـــفاض ودون أية معايير أو ضـــوابط. كما منح القرار وزير الداخلية تفويضـــا مفتوحا لوقف تلك الجمعيات والهيئات الأهلية، ورفع تقرير أسبوعي بهذا الخصوص إلى مجلس الوزراء. وقد أدى هذا القرار الرئاسي إلى حل

ما يزيد على (100) مؤسسة أهلية، ولا تزال منحلة ولم يتم إنصاف تلك المؤسسات لغاية الآن، ما ينذر بحل المزيد من المؤسسات الأهلية. وكذلك القرار بقانون رقم (6) لسنة 2011 بتعديل قانون الجمعيات، حيث عدل بموجبه نص المادة (39) من القانون بهدف السيطرة على أموال الجمعيات المنقولة وغير المنقولة التي يتم حلها وإحالتها إلى "الخزينة العامة"، ثم القرار بقانون رقم (7) لسنة 2021، والخاص بتعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.[23]

وأوضحت مؤسسة الحق في ورقة موقف لها على أن القرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بتعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ينتهك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (مادة 20)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (مادة 22) التي أكدت على الحق الأساسي في حرية تكوين الجمعيات، واستقلالية أنشطتها ومصادرها المالية، وطالبت بإلغاء القرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لما يشكله من عدوان صارخ على القانون الأساسي، وقانون الجمعيات والاتفاقيات والمعايير الدولية التي كفلت الحق في حرية تكوين الجمعيات.[24]

يكشف تحليل التنظيم القانوني لعمل الأجساد الأهلية في فلسطين عن وجود بنية تشريعية ذهبت إلى مأسسة عمل الأجساد الأهلية وفق قانون الهيئات الأهلية، إلا أنها **لم تقدم أي تعريفات دقيقة للفروق بين تلك الأجساد**، وترك القانون الحرية الكاملة أمام العاملين في العمل الأهلي لحرية تشكيل الأجساد وفق الحاجة دون تقييد، وبدون تعريف الجمعية الأهلية والاتحاد، ولم يشر القانون إلى الصفة القانونية الملزمة لعمل أي من تلك الأجساد، أو التعبير عن شخصيتها القانونية والإدارية، التي تعتبر أحد أشكال تنظيم الجهد الجمعي الأهلي في تشكيل الائتلافات والشبكات والتحالفات والحملات، على أن تكون تحت مظلة الجمعيات الأهلية المرخصة قانونيا.

وبوجه عام، فإن الأجساد الأهلية تواجه ما يواجهه الفضاء المدني الفلسطيني من تحديات، ومنها في الجانب القانوني أن التنظيم القانوني لعمل الأجساد الأهلية، وعلى الرغم من كونه في ظاهره يحمل طابعا ديمقراطيا، فإنه يخفي بداخله ثغرات واسعة تمكن السلطات من رقابة واسعة وتعيق استقلالية الأجساد الأهلية، وتحد من قدرتها على التحول إلى قوة اجتماعية مستقلة وفعالة. ويتطلب إصلاح هذا الوضع مراجعة شاملة للقانون الحالي، بما

---

[23] مؤسسة الحق: "ورقة موقف صادرة عن مؤسسة الحق بشأن قرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بتعديل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وتعديلاته": https://www.alhaq.org/ar/advocacy/17959.html

[24] المرجع السابق.

يعزز استقلالية القضاء، ويوضح المفاهيم القانونية، ويضع آليات تشاركية بين الدولة والمجتمع المدني، ويؤسس لشـــفافية داخلية ملزمة داخل القطاع الأهلي. وعلى الرغم من أن القانون يوفر إطارا عاما لتنظيم لعمل الأهلي، فإنه يفتح الباب على مصـــراعيه أمام التدخلات البيروقراطية أو الســـياســـية التي تعيق العمل الأهلي، وهي على النحو التالي:

1- **غموض المفاهيم القانونية والســـلطات التقديرية:** يعتمد القانون في مواضـــع عدة على مفاهيم قانونية فضفاضة تفسح المجال لتأويلات واسعة، مثل "المصلحة العامة"، أو "مخالفة النظام العام"، دون تحديد واضح لماهية هذه المفاهيم، وهو ما يمنح السلطة التنفيذية –ممثلة بوزارة الداخلية– صلاحيات تقديرية واســـعة في تقييم ســـلوك الجمعيات. وقد اســـتخدم هذا الغموض في بعض الحالات لتجميد أو رفض تسجيل جمعيات لأسباب سياسية أو أمنية غير معلنة.[25]
2- **ضعف آليات الرقابة القضائية:** ينص القانون على إمكانية الطعن في قرارات الوزارة أمام القضاء، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن بطء كبير في نظر هذه القضايا، إضافة إلى ضعف استقلالية الجهاز القضـــائي، وبخاصـــة في القضـــايا ذات البعد الســـياســـي أو المرتبطة بجهات أمنية. ولا توجد محكمة مختصة في شؤون المجتمع المدني، ما يجعل الفصل في المنازعات يتم ضمن أطر عامة قد لا تكون مؤهلة للفصل في تعقيدات العمل الأهلي.[26]
3- **التداخل بين الســـلطة التنفيذية والمجتمع المدني:** ينص القانون على أن الجهة المختصـــة (وزارة الداخلية) لها صـــلاحيات واســـعة في مراقبة الجمعيات، والإشـــراف على تمويلها، وطلب تقارير دورية عنها. لكن في ظل غياب لجنة مستقلة أو آلية تشـاركية بين الدولة والمجتمع المدني، تصـبح العلاقة بين الطرفين ذات طابع هرمي، تعكس منطق السلطة الرقابية بدلا من الشراكة. وقد أدى ذلك إلى بيئة

[25] AbuZayyad, Z. (2018). Palestinian Civil Society: Aspirations and Challenges. Ramallah: MAS Institute.
[26] Jarrar, R. (2011). Donor Dependency and the Shifting Roles of NGOs in Palestine. Birzeit University Working Papers.

عمل لا تحفز على الابتكار والاســـتقلالية، بل تدفع الجمعيات نحو البيروقراطية والخضـــوع لاعتبارات سياسية.[27]

4- **الإشــكاليات المتعلقة بالتمويل الأجنبي: على** الرغم من أن القانون لا يمنع الأجســـاد الأهلية من تلقي التمويل الأجنبي، فإنه يشـترط موافقة مسـبقة من الجهات الرسـمية على بعض أنواع التمويل، وبخاصـة تلك التي قد تعتبر "ذات طابع سياسي"، ما يفتح المجال للتدخل في توجيه أجندات الجمعيات، أو عرقلة مشـــاريع تتقاطع مع انتقادات للســـلطة أو الاحتلال. كما أن بعض التعديلات المقترحة على القانون (وبخاصـة في مسودات السنوات الأخيرة) تسـعى إلى فرض مزيد من الرقابة المالية، ما قد يشكل خطرا على استقلالية العمل الأهلي.[28]

5- **غياب النصـوص المتعلقة بالمسـاءلة المجتمعية والشـفافية الداخلية:** بينما يشـدد القانون على ضـرورة تقديم الأجسـاد الأهلية لتقارير مالية وإدارية للجهات الرسـمية، فإنه لا يلزمها بمشـاركة هذه البيانات مع الجمهور أو الجهات الرقابيـة المجتمعيـة. كمـا لا يوجـد نص يلزم الجمعيـات بإجراء انتخـابات دوريـة شفافة، أو عرض خططها الاستراتيجية على قاعدة أعضائها أو المستفيدين. وهذا الغياب يضعف مبدأ الحوكمة الداخلية، ويجعل من بعض الجمعيات أجساما مغلقة أو نخبوية تحتكر القرار والمورد، وبخاصة في ظل ضعف الرقابة الذاتية داخل القطاع الأهلي.

6- **ازدواجية النظام القانوني بين الضفة وغزة:** بعد الانقسام السياسي العام 2007، برزت مشكلة إضافية تتمثل في ازدواجية المرجعية القانونية، حيث تدار الجمعيات في قطاع غزة وفق تعديلات قانونية أجراها حكم الأمر الواقع (حكومة حماس)، تختلف في بعض تفاصـيلها عن القانون الأصـلي. وقد أدت هذه الازدواجية إلى تعقيد في الإجراءات القانونية، وازدواج في متطلبات التســـجيل والتقارير، ما أضـــعف التنســـيق بين الجمعيات على المســـتوى الوطني، وحد من قدرة المجتمع المدني على صـــياغة أجندة موحدة.[29]

---

[27] Hanafi, S., & Tabar, L. (2005). The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs. Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies.

[28] Al-Haq. (2021). Legal Analysis of Proposed Amendments to the Law of Charitable Associations in Palestine. Retrieved from https://www.alhaq.org

[29] ICHR – Independent Commission for Human Rights. (2020). Annual Report on Human Rights Status in Palestine. Ramallah.

7- **فهم الديناميات السياسية والقانونية لعمل الأجساد الأهلية في ظل التحديات الخارجية:** لا يمكن فصل الإطار القانوني المحلي عن السـياق الأوسـع المتمثل في الاحتلال الإسـرائيلي، الذي لا يعترف بالجمعيات الفلسطينية في القدس، ويقوم بتجريم بعضها تحت مزاعم "دعم الإرهاب"، كما حدث مع عدد من المنظمات الحقوقية البارزة في العام 2021. هذا الواقع يعقد بيئة العمل القانوني للأجساد الأهلية، حيث تجد نفسها محاصرة بين قيود داخلية وتشريعات قمعية إسرائيلية. كما أن ضغوط المانحين باتت تمارس دورا غير مباشر في التأثير على أجندات الجمعيات، عبر اشتراط التزامها بـ"سياسات الحياد"، ما يحد من إمكانياتها في تبني مواقف وطنية أو سياسية.[30]

خلاصة الأمر، لكي تتمكن الأجساد الأهلية من لعب دورها في مشروع التحرر الوطني والتنمية الاجتماعية، فإنها تحتاج إلى بيئة قانونية حامية، لا مقيدة؛ بيئة توازن بين الرقابة والمساءلة من جهة، والاستقلال والتمكين من جهة أخرى. وهذه معادلة لا يمكن تحقيقها دون إرادة سياسية حقيقية ومجتمع مدني واع بدوره البنيوي في مسار التغيير.

ملاحظات حول عمل الأجساد الأهلية في السياق الفلسطيني

على الرغم من أن مصطلح "الأجساد الأهلية" غير شائع أو غير معروف في السياقات الأكاديمية أو الإعلامية، ما يجعل من الصعب تحديد الانتقادات الموجهة إلى هذه الأجساد بدقة، نتيجة الخلط أو سوء الفهم في استخدام هذا المصطلح، فإن هناك جملة من التحديات التي تواجه عمل تلك الأجساد، وهي على النحو التالي:

- **ضعف التأثير الوطني والتحشيد الجماهيري:** حيث لم تتمكن تلك الأجساد من تكوين رأي عام عقلاني جمعي لدى المجتمع الفلسطيني للتأثير في العديد من القضايا والمسارات الوطنية الحساسة؛ مثل إنهاء الانقسام الفلسطيني، أو الحرب على غزة، وهو ما يعكس فشلا في أداء دورها السياسي والتعبئة الشعبية في هذا المسار.

[30] Human Rights Watch. (2021, October 22). Israel/Palestine: Six Prominent Palestinian Rights Groups Declared Illegal. Retrieved from https://www.hrw.org

- **ضعف البنية التنظيمية والإدارية:** إذ تتسم الأجساد الأهلية بضعف في التنظيم الداخلي والإدارة، ما يؤدي إلى قصور في الأداء المؤسسي والتخطيط، وتصادم في أدوارها ومهامها.[31]
- **الهيمنة الفصائلية على بعض الأجساد الأهلية** وعدم استقلاليتها، ما أدى إلى توظيفها لأغراض حزبية أكثر من تمثيل مصالح الفئات المعنية، ما أضعف قدرتها على تمثيل المواطنين فعليا.[32]
- **التمويل المشروط وتأثيره على الاستقلال:** حيث إن الكثير من هذه الأجساد تعتمد على التمويل الخارجي الذي قد يفرض قيودا أو اشتراطات سياسية أو أيديولوجية، بما في ذلك رفض دعم المقاومة والعمل المسلح، ما يقيد حريتها في اتخاذ مواقف وطنية مستقلة كما يتطلب التمويل في بعض الحالات، توقيع وثائق تنتقص من استقلالية المؤسسات الوطنية.[33]
- **التنافس على التمويل بين الأجساد الأهلية:** الأمر الذي يؤدي إلى ضعف التنسيق والتشبيك بين تلك الأجساد، وبخاصة أن أغلبها يعتمد على التمويل الخارجي، ولا توجد مظلة لتلك الأجساد تنظم عملية التمويل أو تقدم مساعدة في التمويل للعديد منها، وهو الأمر الذي ينتج عنه تنافسية عالية بين المؤسسات الشريكة، التي تنظر إلى الائتلاف أو الاتحاد أو الشبكات أو التحالفات كفرصة للتمويل أكثر ما تنظر إليه باعتباره رؤية وهدفا استراتيجيا لتحقيق هدف محدد.
- **أزمة الثقة والتنسيق الداخلي داخل الأجساد الأهلية،** نتيجة التوترات والاختلافات بينها، ما يظهر صعوبة في التوافق والتنسيق المشترك.
- **التصورات النمطية من المجتمع**[34] حول الأجساد الأهلية، واتهامها بالارتباط بأجندات دولية أو أجنبية، ما يقلل من ثقة المواطنين فيها، وبخاصة حين تقتصر أنشطتها على النخب أو مناطق معينة، إضافة إلى ظاهرة الانفصال النخبوي بين قيادة تلك الأجساد والمجتمع المحلي، ما يبعد القاعدة الشعبية عن فهم عمل تلك الأجساد وطبيعة أدوارها.

---

[31] https://www.irakezen.n

[32] عمر عساف، "المجتمع المدني الفلسطيني: مراوحة بين الاحتواء والعجز": https://to-fan.com/archives/29715?utm_

[33] أحمد العطاونة، "المجتمع المدني الفلسطيني .. أزمات القيادة ودعوات للإصلاح والتجديد"، 2024: https://ncpalestine.org/press-release

[34] مصطفى شلش، "منظمات المجتمع المدني وسؤال فلسطين"، مركز دراسات الوحدة العربية: https://caus.org.lb/civil-society-organizations-and-the-question-of-palestine

- **غياب قانون أساسي واضح يحدد دور الأجساد الأهلية**، وتضارب القوانين الداخلية لقانون الجمعيات مع القانون الأساسي، ما يعرقل عمل هذه المؤسسات، ويزيد من القيود التشغيلية عليه.

نماذج دولية وإقليمية للأجساد الأهلية

الجسد الأهلي	التعريف	الهدف	هيكليتها	استراتيجية العمل	أدواتها	نوع الشبكة
الشبكة الأورومتوسطية[35]	تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، تأسست في العام 1997، تمثل 70 مؤسسة من 30 دولة مختلفة.	تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، والتأثير على سياسات الجهات الأوروبية الرئيسية تجاه هذه المناطق.	سكرتارية تنفيذية وعضوية عامة للمؤسسات المنضوية تحت لوائها.	التأثير والضغط	بناء القدرات كوسيلة لتحسين مهاراتهم، ورصد وتوثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وأعمال الدعوة والمناصرة.	حقوقي
التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية (CICC)[36]	تحالف من 25 منظمة حقوقية تشكل في العام 1995، لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لمحاسبة الأفراد على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.	يهدف إلى الوصول إلى عالم أكثر سلاما من خلال الوصول الشامل إلى العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.	أمانة عامة، ويضم التحالف منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الإنسانية الدولية البارزة، فضلا عن منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والإقليمية.	الضغط والتأثير	التنسيق والتشبيك وتبادل الخبرات.	حقوقي

[35] موقع الشبكة الإلكتروني: https://euromedrights.org/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86-2/

[36] موقع التحالف الإلكتروني: https://www.coalitionfortheicc.org/about/who-we-are

ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC Coalition)	ائتلاف عالمي يضم 400 من منظمات المجتمع المدني، تأسس في آب/أغسطس 2006، من أكثر من 120 دولة، بما في ذلك منظمات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	يهدف الائتلاف إلى تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في آليات مراجعة تنفيذ الاتفاقية، وتوفير الدعم الفني والتدريب للمنظمات الأعضاء للمساهمة في تقارير المراجعة الموازية.	مجلس الإدارة– لجنة تنسيقية من الأعضاء تتميز بوجود مقرات إقليمية في كل قارة من قارات العالم.	التأثير وحملات الضغط.	بناء القدرات، التشبيك بين المؤسسات، تبادل الخبرات	مكافحة الفساد
منتدى المجتمع المدني العربي للطفولة[37]	ملتقى دوري لمأسسة جهود المجتمع المدني العربي في مجال الطفولة.	يهدف إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من أجل تقديم رؤية علمية وعملية للنهوض بأوضاع الطفولة في البلدان العربية.	مجلس أمناء مدير تنسيقي	مؤتمرات، أوراق بحثية، ورش توعوية	بناء قدرات الأعضاء، تبادل الخبرات	الطفولة
الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان[38] (FIDH)	هو منظمة دولية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، تدخل تحت مظلته 188 منظمة من 116 دولة. يعمل منذ العام 1922.	يعمل من أجل الدفاع عن جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.	له هيكل تنظيمي يتكون من مكتب دولي تشكله الأمانة العامة للمؤسسات الأعضاء.	الدفاع عن حقوق الإنسان، والتأثير في السياسات والتوجهات والإجراءات.	الحوار السياسي والمناصرة والتحركات القانونية وحملات التوعية.	حقوقية

[37] https://www.arabccd.org/about/#module-611610797501c
[38] International Federation for Human Rights - International Federation for Human Rights

اقتراحات حول الشكل النموذجي لعمل الأجساد الأهلية

لا يمكن حصـر الأجسـاد الأهلية في شـكل معين بحيث يكون هو الشـكل الأفضـل أو الأمثل، ولكن يمكن تقديم رؤية أو خارطة طريق لتنظيم عمل الأجسـاد الأهلية في السـياق الفلسـطيني، بما يضـمن بشـكل كبير فعالية تلك الأجساد وقدرتها على التأثير وصناعة التغيير، وتحقيق الأهداف المرجوة من تشكيلها، باعتبار أن الأجساد تتبني مفاهيم العمل الجمعي والوحدوي في تقوية نفســـها وتطوير قدراتها على تحقيق أهدافها. وفي هذا الإطار، فإن الورقة تقدم هذه الخارطة لأشـكال نموذجية من الأجسـاد الأهلية بغض النظر عن طبيعة أو مسـمى ذلك الجسـد؛ سواء كان ائتلافا أو اتحادا، أو شبكة، أو منتدى ... إلخ.

إن الشــكل النموذجي للأجســاد الأهلية الذي تســعى الورقة إلى تقديمه هو ذلك الشــكل القادر على الجمع بين الكفاءة التنظيمية، والشفافية، والمقاومة المجتمعية في السياق الفلسطيني، إذ يعتمد على أفضل الممارسات محليا ودوليا، مع تعديلات تسمح بمواجهة التحديات الخاصة بالسياق الفلسطيني.

ربما تكون ضربة البداية في الشكل النموذجي للأجساد الأهلية قائمة على:

1- ضــرورة التحول من المركزية التي تعتلي أغلب أو معظم الأجســاد الأهلية إلى نهج المشــاركة المجتمعية الفعلية، بما يمكنها من تجاوز حالات الاســتقطاب بين الأجســاد الأهلية المدنية التقليدية والمجتمعية، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للشباب والنساء واللجان المحلية. وضمان ادماجهم في الهياكل البنيوية لتلك الأجساد وخاصة مجالس إدارتها، والسكرتاريا الخاصة بها.

2- الانتقال نحو نموذج مرن ولامركزي في الحوكمة؛ مثل اللجان الإقليمية التمثيلية بدلا من هياكل مركزية جامدة، بما يعزز التكيف والتواصل الداخلي.

3- التمتع بمرونة مالية وهيكلية، بما يمنح استقلالية أكبر للمؤسسات المنضوية تحت لواء الأجساد الأهلية الجمعية، وكســر الاعتمادية المطلقة على التمويل الخارجي، حيث يعد الاكتفاء بالتمويل الخارجي والاستجابة لاشتراطاته أحد أكبر التحديات. لذا، من الضروري تنويع المصادر عبر:

- شــراكات مع القطاع الخاص من خلال مبادرات المســؤولية الاجتماعية التي تعمل بشكل استراتيجي، وليس كمنحة مؤقتة.

- تحويل العلاقات مع المانحين من علاقة قائمة على المنح إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد مبنية على الثقة المشتركة والتخطيط المشترك.
- أنشطة اجتماعية تضامنية وتمويل محلي مباشر.

خطوات تطوير بنية عمل المؤسسات الأهلية في السياق الفلسطيني:

الرقم	المحور	الممارسة الإستراتيجية
1-	تمويل متنوع	التمويل المحلي، المسؤولية الاجتماعية، الشراكات الاستراتيجية، بناء شراكات واسعة ومحكمة تربط الأجساد الأهلية بداعمين إقليميين ودوليين.
2-	قدرات مؤسسية	تدريب، مرونة إدارية، حوكمة لا مركزية.
3-	الشفافية والحوكمة	مراجعة عامة، تدقيق مالي، قياس الأداء، تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان ثقة الجمهور.
4-	المرونة والتأهب	خطط الطوارئ، التعلم من الأزمات، القدرة على التحول السريع، تجهيز بنى مرنة تستجيب للأزمات.
5-	تعاقب الأجيال	إشراك الشباب، خلق آليات تعليمية وتحويلية مستدامة، وبنية معرفية تنقل الخبرة وتفتح المجال للمستقبل.

الخاتمة

تشكل الأجساد الأهلية الفلسطينية باختلاف تشكيلاتها ومسمياتها (الجمعيات، الاتحادات، الائتلافات، الشبكات، التحالفات، الحملات) أحد الأعمدة الأساسية في الفعل المدني الوطني. وعلى الرغم من انخراطها في دعم حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق الفئات الهشة والضعيفة، وتقديم خدمات اجتماعية وإنسانية وتنموية، فإن دورها الوطني والتنموي لا يزال محاصرا بسياقات سياسية وتشريعية وضغوط تمويلية تشوه فاعليتها، وتجعل من عملها محدودا مقارنة بتطلعات الشعب الفلسطيني.

تواجه الأجساد الأهلية جملة من الأزمات التي تعصف بالفضاء المدني الفلسطيني، وتعاني مما تعاني منه مؤسسات المجتمع المدني كافة من تضارب في الأدوار، وضعف في الحوكمة، وسيطرة فصائلية على قيادتها وممثليها في النقابات والاتحادات، ما أضعف مصداقية المؤسسة الوطنية كقوة مستقلة تمثل قطاع الجمهور وليس أجندات حزبية، إضافة إلى عدم نجاحها في تشكيل موقف شعبي من القضايا المصيرية الفلسطينية كافة، وفي مقدمتها الانقسام السياسي.

كذلك، أثرت شروط التمويل الأجنبي المشروط على استقلالية هذه الأجسام، وبخاصة القيود القانونية مثل التوقف عن دعم المقاومة، وتوقيع وثائق لمكافحة "الإرهاب"، ما قلص حرية التعبير، ودورها الحقوقي الوطني.

أما القوة المجتمعية التي تمتلكها هذه المؤسسات، فهي غالبا غير مستغلة بسبب ضعف التنسيق الداخلي، وغياب رؤية وطنية موحدة، وتكرار المبادرات الصغيرة غير المتكاملة، الأمر الذي يخنق إمكانيات النجاح والتأثير الحقيقي في اللحظات الوطنية الحرجة.

إن التحدي البنيوي الحقيقي للعمل الأهلي الفلسطيني اليوم يتمثل في الكيفية التي ينتقل من خلالها من الدور التنفيذي الخدمي إلى دور المؤثر في صناعة القرار والسياسات العامة، وهذا يتطلب جملة من الإجراءات.

استنتاجات

1- يعاني مصطلح الأجساد الأهلية في السياق الفلسطيني من خلط مفاهيمي واضح في أشكالها المختلفة، ويكاد لا يوجد تعريف دقيق وواضح يحدد الفروق بين تلك الأجساد.

2- التنظيم القانوني الفلسطيني لم يشر إلى الفروقات الجوهرية بين أشكال الأجساد الأهلية كافة، حيث اقتصر التعريف القانوني على الجمعية الأهلية والاتحاد فقط.

3- لا يوجد تنظيم داخلي في الحالة الفلسطينية يوضح الفارق بين تلك الأجساد، أو يحدد طبيعة الشكل ارتباطا بالهدف والدور.

4- يقتصر عمل بعض الأجساد الأهلية في جوهره على الدور التنفيذي الخدمي، أكثر من الدور المؤثر في صناعة القرارات ورسم السياسات العامة.

5- تواجه الأجساد الأهلية العديد من التحديات المرتبطة بالعمل الأهلي الفلسطيني بشكل عام، من تضارب في الأدوار، وضعف في الحوكمة، وسيطرة فصائلية على قيادتها وممثليها في النقابات والاتحادات.

6- تعاني الأجساد الأهلية من ضعف القدرة في التأثير كقوة مستقلة تمثل قطاع الجمهور، ولم تنجح في بناء رأي عام عقلاني لدى الجماهير الفلسطينية في مواجهة القضايا المصيرية، وبخاصة الانقسام الفلسطيني.

7- لا تشكل الأجساد الأهلية أي شكل تنسيقي مرتبط بمواجهة أزمات التمويل واشتراطاته، ولم تعمل على خلق تمويل مرن ومستدام، الأمر الذي يجعل بقاءها ونجاحها مرتبطا ببقاء التمويل.

8- العديد من الجمعيات الأهلية تنضوي تحت جسد من الأجساد الأهلية رغبة في التمويل أكثر منه الإيمان أو الاهتمام بالهدف، وبعض المؤسسات يكون حضورها شكليا وغير مؤثر في الجسد الأهلي.

9- العديد من الأجساد الأهلية تعاني من فوارق وتمايزات بين أعضائها من حيث القدرة والقيادة، والتأثير في نهج عمل تلك الأجساد، والتأثير في قراراتها وسياساتها.

التوصيات

أولا. **تحديث الإطار القانوني** الناظم لعمل الأجســـاد الأهلية، وبخاصـــة قانون الهيئات الأهلية والخيرية الفلسـطينية، الذي يجب أن يقدم تعريفات واضـحة ومحددة لماهية الأجسـاد الأهلية وأشـكالها المختلفة، والتمايزات فيما بينها، وأن يسهل تشكيلها وحرية عملها في السياق الفلسطيني.

ثانيا. **وضع استراتيجية موحدة** لعمل الأجســاد الأهلية في حماية الفضــاء المدني، من خلال أطر تنســيقية لكافة الأجســاد العاملة في قضــايا الفضــاءات المدنية لمواءمة الجهود، وتجنب التكرار، وتعزيز التأثير الجماعي.

ثالثا. **تعزيز القدرات المؤسسية** من خلال تعزيز كافة أشكال التنسيق والتشبيك وتبادل الخبرات بين الأجساد المختلفة، وتعزيز آليات تبادل المعلومات من خلال منصات رقمية تمكن الأجساد الأهلية من الوصول إلى كافة المعلومات المرتبطة بعمل الأجساد الأهلية.

رابعا. **بناء القدرات المؤسسية والبشرية من خلال** الاستثمار في بناء القدرات المستمر، وتطوير برامج تدريبية طويلة الأمد للأجســـاد الأهلية في بناء التحالفات والشـــبكات والائتلافات، وربطها بالحوكمة، والأمن الرقمي لتعزيز مرونة الأجســـاد؛ **و**تشـــجيع تبادل الخبرات والمعارف لتبادل أفضـــل الممارســـات والاستراتيجيات؛ **و**تشجيع أشكال التنسيق القطاعية القائمة على التخصصية في المجالات مثل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسيين، والتنمية، ... إلخ.

خامسا. **تنظيم حوارات منتظمة بين الأجساد الأهلية** لتعزيز أشـــكال التعاون فيما بينها، ومواجهة التحديات المشـتركة؛ وتوسـيع قاعدة العمل والتحالف فيما بين تلك الأجسـاد من أجل التأثير بشـكل أكبر وأكثر فعالية في السياسات العامة والقوانين.

سادسا. **تأمين موارد مالية مرنة** وعدم الارتهان للتمويل المشروط أو التنافسية على التمويل، من خلال التعاون مع الجهات المانحة الدولية لتحويل نماذج التمويل نحو الدعم المؤسسي طويل الأجل، بدلا من التمويل قصير الأجل القائم على المشاريع لضمان الاستدامة؛ وتشجيع تطوير آليات تمويل محلية، مثل نماذج المشاريع الاجتماعية، والتمويل القائم على العضوية، أو الشراكات مع القطاع الخاص، لتقليل الاعتماد على الجهات المانحة الخارجية.

سابعا. تعزيز الدعم القانوني لمنظمات المجتمع المدني عبر إنشاء آليات مساعدة قانونية لمساعدة الأجساد كافة على تجاوز القوانين التقييدية، وتحديات التسجيل، والعوائق الإدارية التي يفرضها كل من الاحتلال الإسرائيلي والسلطات المحلية.

ثامنا. استثمار القوة المجتمعية الشعبية، من خلال دمج التنظيم المجتمعي في استراتيجيات الأجساد الأهلية، والانتقال من المشاركة القائمة على المشاريع إلى التعبئة الشعبية طويلة الأمد التي تمكن المجتمعات المحلية من الدفاع عن الفضاء المدني؛ ودعم تنمية القيادات المحلية على المناصرة والتعبئة وتحويل النزاعات لبناء حركات اجتماعية مرنة

تاسعا. تنويع أدوات التأثير، وذلك من خلال اتباع منهجية التكامل بين الأدوات في الوصول إلى الأهداف المأمولة من عمل الأجساد الأهلية، وتوظيف الأدوات الرقمية والبحثية، والتركيز على النجاحات الصغيرة كمدخل لنموذج قادر على إحداث فارق في رؤية المجتمع المحلي.

يمكن للأجسام المؤسساتية الأهلية الفلسطينية أن تحدث نقلة نوعية إذا التزمت بأسس الحوكمة، وضاعفت من مشاركتها الشعبية، وركزت على الاستدامة والإنتاج الداخلي، وعمدت إلى تحسين قدراتها التنظيمية، وتحالفاتها مع القاعدة والمجتمع المحلي، وتحسين آليات التقييم، ما يضعها في صدارة المقاومة المدنية بمعزل عن التمويل الخارجي المؤقت، بحيث تستند تلك الرؤية الداعمة إلى إعادة بناء الثقة بين هذه المؤسسات والمجتمع الفلسطيني، وتحويل مؤسسات الخدمات إلى مؤسسات تغيير وإسناد لصمود المواطنين، وذلك من خلال التالي:

الرقم	الخطوة	الأطر التطويرية	النتائج المتوقعة
1-	تعزيز الحوكمة والشفافية	تطبيق مدونة السلوك، تدريبات داخلية	مستوى مصداقية أعلى لدى المتبرعين والمجتمع
2-	رفع جودة الأداء المؤسسي	تقييم ذاتي، بناء خطة تطوير، دعم فني	مشاريع أكثر فاعلية واستجابة لحاجات الناس
3-	تنويع الموارد والشراكات	نموذج تعاوني، تنمية اقتصاد محلي	استقلال مالي، مشاركة مجتمعية أكبر
4-	تمكين المشاركة الشعبية	مشاركة موجهة للشباب، والنساء، وذوي الإعاقة	تعزز الثقة والشراكات المؤسسية
5-	التحول الرقمي وبرامج المقاومة	تدريب أمني، نشر إلكتروني، أدوات تواصل آمن	استمرارية العمل رغم التضييق أو الضغط
6-	التكامل مع القطاع العام	تبادل أدوات تقييم الأداء، مشاركة في اللجان	تحسين الخدمات المجتمعية المشتركة

مصادر ومراجع

- أحمد العطاونة. "المجتمع المدني الفلسطيني.. أزمات القيادة ودعوات للإصلاح والتجديد"، 2024: https://www.aljazeera.net/opinions/2024/7/9
- عمر عساف. "المجتمع المدني الفلسطيني: مراوحة بين الاحتواء والعجز"، 2024: https://www.wattan.net/ar/news/463405.html
- مصطفى شلش. "منظمات المجتمع المدني وسؤال فلسطين" مركز دراسات الوحدة العربية: https://caus.org.lb/civil-society-organizations-and-the-question-of-palestine/
- معهد الحقوق جامعة بيرزيت. "قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية"، موقع المقتفي: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13431
- مؤسسة الحق. "ورقة موقف صادرة عن مؤسسة الحق بشأن قرار بقانون رقم (7) لسنة 2021 بتعديل الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وتعديلاته": https://www.alhaq.org/ar/advocacy/17959.html
- نظام الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022: https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/33262

المراجع الأجنبية:

- AbuZayyad, Z. (2018). Palestinian Civil Society: Aspirations and Challenges. Ramallah: MAS Institute
- The Palestinian Association for Empowerment and Local Development REFORM," Baseline Assessment" The Reality of Civic Spaces in Palestine"
- Hanafi, S., & Tabar, L. (2005). The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs. Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies.
- Jarrar, R. (2011). Donor Dependency and the Shifting Roles of NGOs in Palestine. Birzeit University Working Papers.
- Human Rights Watch. (2021, October 22). Israel/Palestine: Six Prominent Palestinian Rights Groups Declared Illegal. Retrieved from https://www.hrw.org

المواقع الإلكترونية:

- https://www.irakezen
- https://www.facebook.com/mutada.pal/about
- https://euromedrights.org/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86-2/
- https://www.coalitionfortheicc.org/about/who-we-are
- https://www.arabccd.org/about/#module-611610797501c

المقابلات الفردية

الاسم	الصفة	تاريخ المقابلة	مكان المقابلة	نوع المقابلة
أمجد الشوا	مدير شبكة المنظمات الأهلية	2025/7/7	مكتب الشبكة –غزة	شخصية
تيسير محيسن	باحث تنموي – الإغاثة الزراعية	2025/7/6	–	هاتفية
تغريد جمعة	ناشطة مجتمعية، عضو مجلس إدارة جمعية عايشة	2025/7/12	–	هاتفية
زينب الغنيمي	مركز الاستشارات القانونية لحماية المرأة	2025/7/13	مكتب مركز الاستشارات	شخصية
عصام الحاج	المدير التنفيذي للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)	2025/7/11		هاتفية
يسري درويش	رئيس الاتحاد العام للمراكز الثقافية	2025/7/11	مكتب الاتحاد العام–غزة	شخصية